

التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة

بقلم

لواء د. محمد فتحي عيد

عضو الهيئة العلمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

وعضو مجلس الجامعة

المقدمة

عرف القرن العشرون بأنه قرن القضاء على الرق والاستعباد فلقد حمل المستعمر عصاه ورحل عن كثير من أقطار العالم وبقي غاصب وحيد ومحتل أثيم هو إسرائيل التي التهمت أرض فلسطين.

وجاء القرن العشرون والحرب مستعرة بين عصابات جلب الرقيق من أفريقيا أساساً وبعض الدول الآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية، وفي منتصف القرن العشرين تم القضاء على هذه العصابات وضرب مراكبها التي تجوب البحار محملة بضحاياها من البشر.

وكنا نتوقع نحن أبناء هذا القرن العشرين أن نكون جميعاً أحراراً في دنيا الله الواسعة ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن . فالأصفاد تحولت إلى أغلال من الحاجة والديون، وبعد أن كان دخول الإنسان في دائرة العبودية لغير الله عنفاً وكرهاً، أصبح دخوله فيها بمحض إرادته تحت وطأة شظف العيش وقهر الدين. وشهد النصف الثاني من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين المئات من الشباب والشابات يلقون حتفهم وهم يحاولون الهجرة غير المشروعة مانحين البحر كل ثقتهم بعد أن فقووها في بلادهم آملين في غد أفضل وفي بلد غير بلدهم يؤمن لهم الحلم واللقمة الهنية والمأوى الذي يحميهم من تقلبات المناخ والمكان. وكثيراً ما ابتلع البحر آمالهم ودفن في أعماقه أجسادهم. والدول التي كانت تفتح ذراعيها للهجرة القادمة من الدول النامية أصبحت لا ترحب بها وضيق من المجالات التي يعمل فيها المهاجرون، وبذا تحولت الدول من مريحة بالهجرة إلى دول طاردة لها. ورغم تضيق فرص الهجرة فقد ظهرت عصابات الإجرام المنظم التي تاجرت في أحلام البسطاء وباعت لهم الوهم بعد أن أذابته في كأس الذل والهوان. ومن هنا بدأت ظاهرة جديدة هي ظاهرة تهريب البشر عبر الأوطان بمعرفة عصابات

وجماعات وأفراد يكونون بينهم شبكات معقدة في مختلف أرجاء العالم تهدف إلى تسريب المهاجرين إلى نحو ثلاثة أهداف رئيسية هي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا، وبدرجة أقل يتم تسريب البشر إلى الدول العربية النفطية وخاصة دول الخليج الأمر الذي أثار قلقاً شديداً بين الدول المستقبلية للهجرة غير المشروعة ووضعت تدابير مشددة للحد من هذه الهجرة ومواجهة الأشخاص الذين ييسرون دخولهم وإقامتهم غير المشروعة داخل أقاليمها.

وأسترعى تهريب البشر الانتباه فى عام ١٩٩٣م عندما ارتطمت بالشاطئ بالقرب من نيويورك سفينة الشحن Golden Venture وعلى متنها ٦٢٠ مواطناً صينياً لا يحملون وثائق سفرهم ، وأسفر الحادث عن غرق عشرة أشخاص منهم عندما حاولوا الوصول إلى الشاطئ سباحة. وتوالت الحوادث المؤسفة بعد ذلك . وفى شهر يونيو ٢٠٠٠م أختنق أكثر من خمسين مهاجراً صينياً داخل شاحنة لنقل الطماطم أثناء رسوها فى ميناء دوفر وكان ذلك بسبب تعطل جهاز التبريد فى يوم قاتظ الحرارة، ومواطنون مصريون غررت بهم عصابة لتهريبهم إلى النمسا عبر المجر فلقى كثير منهم حتفهم فى جو قارس البرودة تصل درجة حرارته إلى تحت الصفر ، ومواطنون شرق أوسطيون غرقت بهم السفينة التى تحملهم وهم فى طريقهم إلى استراليا وأنقذتهم سفينة نرويجية ولكن أستراليا رفضت إدخالهم أراضيها وأنهى الأمر بتوطينهم فى جزيرة مجاورة لأستراليا ، ومواطنون مغاربة لقوا حتفهم أختناقاً فى برادات كانت تحملهم خفية فى طريقهم إلى أسبانيا عبر جبل طارق وأطفال يمنيون حاولت عصابات تهريبهم عبر الحدود السعودية اليمنية لأستخدامهم فى التسول داخل المملكة وقامت السلطات اليمنية بضبط هذه العصابات وفك أسر أكثر من ٦٠ طفلاً (صحيفة عكاظ السعودية الصادرة بتاريخ ٢٢ جمادى الآخر ١٤٢٣هـ الموافق ١٢ أغسطس ٢٠٠٢م).

وازدادت فى الأعوام التى مضت من القرن الحادى والعشرين حوادث غرق المهاجرين غير الشرعيين فى البحر أو موتهم اختناقاً فى أماكن سيئة التهوية أو هلاكهم كمدأ وغيظاً للأعتداء على أعراضهم أو لتسخيرهم فى العمل لساعات طويلة دون أجر يسد رمقهم أو لاستنزاف حيويتهم أو مواردهم من قبل أرباب عمل غلاظ القلوب . وبالرغم من ذلك واصلت عصابات الهجرة غير الشرعية جذب الشباب العربى للهجرة إلى دول عربية وأجنبية عازفة على حلم الثراء والخلص من عسر الحياة وشقائها وقسوتها ونجم عن ذلك فى عام ٢٠٠٨م على سبيل المثال مصرع العشرات من الشباب قبالة السواحل الإيطالية والأوروبية والتركية والليبية (صحيفة الأهرام القاهرية ، العدد ٤٤٥٨٤ ، الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م).

وتنامى ظاهرة الهجرة غير المشروعة أصبح الشغل الشاغل لحكومات الدول المصدرة للمهاجرين وحكومات الدول التى تسال إليها المهاجرون خلصة للعبور إلى دول أخرى ، وحكومات دول المقصد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى وأستراليا ودول الخليج العربى ونظراً لتشعب موضوع الهجرة غير الشرعية فإن موضوع الورقة ينصب على التجارب الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة ويتطلب ذلك تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :

الهجرة غير المشروعة ويتناول المبحث ماهيتها، العوامل الدافعة لأرتكابها وعلاقة الهجرة غير المشروعة بالجريمة.

المبحث الثانى :

تجربة جمهورية مصر العربية ويتناول المبحث أبعادها ، والأستراتيجية المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة

المبحث الثالث :

تدابير الشراكة العربية والدولية للمكافحة . ويتناول هذا المبحث الهجرة المغاربية بإعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورومتوسطى ، وتدابير الشراكة العربية الدولية فى إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبى ، وتدابير الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

وأخيرا الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول

الهجرة غير الشرعية

تمهيد

أطلق برونس مكنلى مدير عام منظمة الهجرة الدولية على القرن الحادى والعشرين اسم قرن الهجرة فالعولمة جعلت الهجرة أسهل بالنسبة للأعداد المتزايدة من البشر الساعين للوصول إلى ظروف معيشية أفضل لهم ولعائلاتهم ومستوى أجتماعى وأقتصادى أعلى فى العمل والصحة والتعليم ، وساهمت ثورة المواصلات والاتصالات فى تسهيل حصول الأفراد على فرص عمل فى بلاد جديدة . وتقدر منظمة الهجرة الدولية عدد المهاجرين الشرعيين بأكثر من ٢٠٠ مليون شخص بينما لا يمكن حصر عدد المهاجرين غير الشرعيين (صحيفة الاتحاد الوطنى الكردستانى، موقع الصحيفة على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٥م). وتعنى الهجرة القانونية الانتقال للعيش من دولة إلى دولة أخرى وفق الضوابط والشروط التى يضعها النظام القانونى للدولة الأخيرة ، ويصاحب الانتقال نية البقاء فى الدولة المستقبلية لفترة طويلة (نور، المبارك، ص١٢، ٢٠٠٨م).

ويعتبر تفكك ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠م محطة هامة فى تاريخ الهجرة الدولية فقد تحولت من هجرة مرتبطة بالعوامل السياسية إلى هجرة مرتبطة بالعوامل الإقتصادية بعد أن أصبح الفارق كبيراً بين إقتصاديات الدول النامية وإقتصاديات الدول المتقدمة . كما تعتبر أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م محطة هامة أخرى بعد أن ربطت بين الهجرة والإرهاب ودفعت الدول إلى تشديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها ، وكثر إبعاد المهاجرين الشرعيين من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وأستراليا لدواعى أمنية ، الأمر الذى دفع راغبى الهجرة إلى سلوك

الطريق الصعب المكلف والمميت أى طريق الهجرة غير المشروعة وتحول الكثير منهم إلى لقمة سائغة فى فك عصابات الاتجار بالبشر (عيد، ٢٠٠٩، ص ١٦٦). والمحطة الثالثة فى تاريخ الهجرة هى الأزمة المالية العالمية التى زادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية سوءاً وتسببت فى إنهاء عقود كثير من المهاجرين الشرعيين وتقليل فرص الحصول على عمل .

والهجرة فى الوطن العربى تصنف إلى هجرة عربية - عربية ، وهجرة عربية دولية . وفى سياق الهجرة الأولى تصنف الدول العربية إلى مجموعتين : المجموعة الأول تضم الدول المستقبلية للعمالة وهى : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر . سلطنة عمان ، ليبيا . والمجموعة الثانية هى الدول المصدرة للعمالة وهى : مصر ، السودان ، اليمن ، سوريا ، لبنان ، المغرب ، الجزائر ، والأردن وفى سياق الهجرة الثانية يتجه المهاجرون فى المجموعة الثانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، دول الاتحاد الأمريكية ، دول الاتحاد الأوروبى ، استراليا .

ويشير تقرير منظمة الهجرة الدولية المعنون (الهجرة العالمية فى سنة ٢٠٠٠م) أنه نادراً ما ينتزع المهاجرون فرص عمل من أبناء البلد الأصليين حيث يعمل المهاجرون فى أعمال تعانى من عجز فى الخبرة المحلية أو فى مهنة لا يرغب أبناء البلد فى العمل فيها فتنتقل الأيدى العاملة من بلد إلى بلد يدفع عجلة التنمية فى البلد المصدرة بفضل تحويلات العمالة المهاجرة ، كما يسد النقص فى الأيدى العاملة فى البلد المستقبل ويرفع مستوى الرفاهية فيها (صحيفة الاتحاد ، مرجع سابق ، ٢٠٠٥م).

وفيما يلى عرض لماهية الهجرة غير المشروعة ، والعوامل الدافعة لارتكابها وارتباطها بالجريمة :

أولاً : ماهية الهجرة غير المشروعة

الهجرة غير المشروعة هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة . وغالباً ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادراً ما تكون فردية .

وأصناف المهاجرين غير الشرعيين متعددة منها:

- ١- شخص يدخل دولة بطريقة غير شرعية ولا يسوى وضعه القانوني فيها (غلو، ٢٠٠٩م).
- ٢- شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم لا يغادر الدولة بعد انتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلاب والسياح الذين لا يعودون إلى مواطنهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة خلالها ومثل متخلفي الحج والعمرة في المملكة العربية السعودية (عثمان، المبارك، ص ٨١ ، ٢٠٠٨).
- ٣- شخص يدخل دولة بطريقة قانونية ثم يهرب من كفيله ويعمل لدى شخص آخر دون اتخاذ إجراءات نقل الكفالة وذلك بالنسبة لدول الخليج العربي .
- ٤- ويرى عثمان والمبارك أن معظم تيارات الهجرة تتجه إلى الدول العربية النفطية ، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول أوروبا الغربية حيث تتوافر فرص العمل وتحسن مستويات المعيشة (عثمان، المبارك ، ص ١٣ ، ص ٢٠٠٨) .

ثانياً : العوامل الدافعة لارتكاب الهجرة غير المشروعة

من قراءاتي ومن خلال تجربتي في بلدى المصدرة للعمالة وفى المملكة العربية السعودية حيث أعمل وهى بلد جاذبة للعمالة فإن العوامل الدافعة لارتكاب جريمة الهجرة غير المشروعة هي

- ١- تشديد شروط وضوابط قبول الهجرة فى دول المقصد وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م .
- ٢- ارتفاع نسبة البطالة فى الدول المصدرة للعمالة
- ٣- عدم توافر فرص حقيقة فى الدول المصدرة للعمالة بسبب تراجع معدلات النمو .
- ٤- انخفاض مستوى الأجور فى الدول المصدرة للعمالة رغم ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات
- ٥- تزايد عدد السماسرة والوسطاء الذين يوقعون الشباب الراغب فى الهجرة فى حبالهم
- ٦- ارتفاع مستويات الأجور فى دول المقصد
- ٧- الصورة التى يظهر عليها بعض المهاجرين عند عودتهم للأوطان لقضاء إجازة أو الاستقرار بها وقيامهم بشراء الأراضى والعقارات وتزويج الأبناء والبنات وبناء المساكن الفخمة أو القيام بمشروعات تنموية كل ذلك يدفع المحيطين بهم أو العارفين بأحوالهم قبل الهجرة إلى الاستماتة فى الهجرة إلى دول المقصد سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة
- ٨- الفساد والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات فى بعض الدول المصدرة للعمالة بالإضافة إلى افتقاد الأمن وصعوبة اقتضاء الحق .
- ٩- التحولات والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها الدول المصدرة للعمالة فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والسنوات التى مضت من القرن الحادى والعشرين وما صاحبها من احتكار السلع والخدمات وتغول وسفه بعض رجال الأعمال والتجار والصناع بالإضافة إلى النفاق ومحاولة تبرير الأخطاء (إسماعيل ، ص ص ٩-١٠ ، ٢٠٠٧م) .

١٠- إعجاب الشباب بالحضارة الغربية وإنجازاتها وإعتقادهم بأنها الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس والشفاء التي يعيشون فيها وأملهم فى تحقيق ثروة كبيرة خلال سنوات قليلة الأمر الذى نادراً ما يتحقق ويعود الشاب بعد خسارة ماله ووقته وامتهان كرامته وقد ينتهى به الحال فى السجن أو ترحيله فى أغلال من حديد أو شحن جسمانه فى تابوت .

ثالثاً : الهجرة غير المشروعة والجريمة

تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة فى حد ذاتها جريمة وهذه الجريمة ترتبط بجرائم أخرى أهمها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والأعراض خاصة إذ لم يجد المهاجر عملاً يقات منه فى الوقت الذى يقع تحت ضغوط المجرمين الذين سهلوا هجرته وضغوط أسرته فى بلد المصدر التى باعت ما تملكه واقترضت قروضاً واجبة السداد. ومن أهم الجرائم المرتبطة بالهجرة غير المشروعة جريمة تهريب المهاجرين التى تقوم بها عادة عصابات الجريمة المنظمة عبرالوطنية و غيرها من التشكيلات الإجرامية وللتعرف على هذه الجريمة أعرض فيما يلى دراسة مولتها المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الأمريكية وتبين من المقابلات التى تمت عام ١٩٩٣م مع ٣٠٠ مهاجر صينى يقيمون فى نيويورك ما يلى :

- ١- معظم المهاجرين من صغار السن والرجال المتزوجين الذين حصلوا على قدر ضئيل من التعليم واكتسبوا بعض المهارات الحرفية .
- ٢- اعترفت الغالبية العظمى من المهاجرين أن غرضهم من الهجرة هو الإثراء وليس الهرب من الاضطهاد السياسى .
- ٣- ٤٨% من المهاجرين هربوا جواً ، ٤٠% هربوا براً ، ١٢% فقط هربوا بحراً.

٤- معظم المهاجرين على متن السفن لاقوا معاناه رهيبية أثناء الرحلة حيث اغتصبت النساء وضرب الرجال على أيدي المنفذين الذين يستأجرهم رؤوس الثعابين (كبار المهربين) للعمل على سفن التهريب ويتولون مسئولية ضبط النظام وتوزيع الطعام ومياه الشرب .

٥- كان المهاجرون يتم حجزهم فى بيوت تسيطر عليها عصابة تهريب المهاجرين ولا يطلق سراحهم إلا بعد سداد المبالغ المتفق عليها والتي تبلغ فى المتوسط ٢٨ ألف دولار للمهاجر الواحد ، ويخضع المهاجر لعمليات تعذيب تتصاعد حدتها كلما طالت فترة الاحتجاز .

٦- معدل اكتشاف سلطات الولايات المتحدة الأمريكية للمهاجرين غير الشرعيين لم يتجاوز ٦٤% بالنسبة للمهاجرين جواً ، و ١١% بالنسبة للمهاجرين براً وبحراً.

وبينت دراسة أخرى مولها عام ١٩٩٩م المعهد القومى للعدالة التابع لوزارة العدل الأمريكية خصائص عصابات التهريب الصينية على النحو التالى:

١- عصابات تهريب الأشخاص يرأسها ما يسمى برأس الثعبان (سنيك هيد) ورأس الثعبان الكبير هو شخص يستثمر ماله فى عملية تهريب الأشخاص ويشرف على تلك العملية رؤوس الثعابين الذين يعرفون بأنهم أناس قديرون ذو سلطة وثروة وشهرة هائلة وصلات مهيبة. أما رأس الثعبان الصغير فهو الذى يقوم بجمع الأشخاص الراغبين فى الهجرة أونقلهم أو تحصيل الديون منهم وغا لباً ما يكون هو الواسطة بين رأس الثعبان الكبير والمهاجرين غير الشرعيين .

٢- يشارك فى أنشطة التهريب أناس من مختلف النوعيات بما فى ذلك موظفون حكوميون وضباط شرطة وأصحاب أعمال تجارية صغيرة وزيات بيوت وشغالون وبناءون وسائقو سيارات الأجرة وأصحاب أكشاك لبيع الفاكهة.

٣- ينزع رؤوس الثعابين إلى تنمية السوق الرائجة الخاصة بهم فى أنشطة

التهريب فبعضهم يتخصص فى الزيجات الشكلية من أجل الحصول على الجنسية.

٤- من العوامل الجوهرية فى تهريب الأشخاص الرشوة والفساد غير أن أساليب الإفساد تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً تبعاً لنوع الخدمات المطلوبة (زهانج ، تشن، ص ص ٣٣ ، ٣٩ ، ٢٠٠١م).

وتعطى هذه الخصائص فكرة عن تشكيل عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين المرتبطة بالفساد والتزوير والرشوة والتي تتولى عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى الغرب وخاصة العصابات الموجودة فى ألبانيا .

المبحث الثانى

تجربة جمهورية مصر العربية

تمهيد

كتب عنها هوميرس فى الأوديسا (القرن التاسع قبل الميلاد) إن مصر هى الأرض الطيبة والمعطاءة التى تمنح بسخاء عشب كثير منه فيه شفاء وقليل منه يسبب الهلاك (عيد ، ص ٢٣ ، جزء أول ، ١٩٨٨). مصر صاحبة أول حضارة فى تاريخ البشرية . وكانت حقولها وبساتينها الغناء ونيلها الخالد وأهراماتها وعلوم وفنون أبنائها من محفزات الشعوب الأخرى إلى زيارتها فرادى أو جماعات فلم تغلق بابها فى وجه مستغيث أو مستجير أو طالب علم أو عاشق فن لذا كانت دولة مستقبلة للقادمين إليها بينما شغف أبنائها بالاستقرار على أرضها فلم يعرفوا الهجرة خارجها إلا بعد أزمان طويلة.

ولقد شرفت مصر بوجود كثير من أنبياء الله عليهم السلام على أرضها زارها إبراهيم أبو الأنبياء، وكان النبی يوسف وزيراً لعزیزها، وفى ودايها المقدس تجلى الله سبحانه وتعالى لكليمه موسى عليه السلام ، وحظيت مصر بزيارة

السيدة البتول مريم وأبناها المسيح عليه السلام، كما أهدى حاكمها المقوقس ماريّا القبطية لخاتم الأنبياء والمرسلين وخير الأنام صلوات الله عليه وسلامه فأنجبت للرسول الكريم ابنه إبراهيم ، وورد ذكرها فى القرآن الكريم ، وأنعم الله على من يدخلها بسلام بنعمتى الأمن والأمان . وعندما دخل الإسلام قلوب المصريين زادهم حباً للبقاء فى أرضها واستقرار على ضفاف نيلها ، فقد أنعم الله على مصر وشعبها بجميع النعم ووقاهم شر الكوارث والمكائد والفتن ، ولكن دوام الحال من المحال ، وتحولت مصر من دولة مستقبلية إلى دولة مصدرة ودولة للمهاجرين إلى دول أخرى وفيما يلى عرض لأبعاده المشكلة فى مصر وتجربتها فى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولاً : أبعاد مشكلة الهجرة غير المشروعة فى مصر:

ظل المصريون من عصر الفراعنة حتى منتصف القرن العشرين لا يطبقون البعد عن بلادهم حيث وفرت لهم تربتها الخصبة المأكل والملبس ووفر لهم النيل والبحار التى تطل عليها الكنانة طريقاً للمراكب البحرية التى تجلب لهم ما يحتاجونه من سلع يفتقدونها فى بلادهم

وكانت مصر خلال تاريخها القديم والحديث جاذبة للشعوب الأخرى سواء تم هذا على شكل هجرات بشرية أو قوافل تجارية أو غزوات عسكرية . كما استقطبت مصر سلاسل عربية نزحت من مواطنها الأصلية فى الجزيرة العربية وجاءت إلى واديها الأخضر عبر الشام واليمن وعمان (إسماعيل، ص ٢ ، ٢٠٠٧) . وفى عهد الخديوى إسماعيل تدفقت على مصر أعداد متزايدة من المهاجرين من اليونان وإيطاليا وكذلك مالطة وقبرص وفرنسا وإنجلترا وزادت أعدادهم على المائة ألف فى بلد كان عدد سكانه لا يتجاوز ٥ مليون ولكن مصر كانت آنذاك بوتقة ينصهر فيها الجميع .

وبدأت فكرة الهجرة العكسية بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م حيث إنتاب المثقفون اليأس والقنوط بعد إحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء ، وبدأت هجرة مشروعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية وأستراليا ، وكانت هجرة المصريين إلى أوروبا ضمن موجات المهاجرين من العالم الثالث تلبية لاحتياجات أوروبا من الأيدي العاملة لبناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية وكانت هذه العمالة آنذاك لازمة لنمو الاقتصاد الأوروبي.

وكان من الآثار التى ترتبت على النكسة والاستعداد لاستعادة الأراضي المحتلة واستئثار المجهود الحربى بالجانب الأكبر من إيرادات الدولة ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى الوقت الذى خلقت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م واقعاً جديداً حيث أدى الارتفاع فى سعر البترول إلى طفرة فى ثروات دول الخليج التى تحولت إلى دول جاذبة للعماله المصرية من شباب ورجال يتوقون إلى رفع مستوى معيشتهم ، ومنذ عام ١٩٧٥م حتى أواخر التسعينات هاجر إلى دول الخليج قرابه ٥ ملايين مصرى، وتقدر وزيرة الهجرة المصرية العمالة المصرية فى الخارج فى الوقت الحاضر بحوالى ٧,٥ ملايين منهم ٥ ملايين فى العالم العربى (كلمة الوزيرة فى المنتدى العربى للتدريب التقنى والمهنى وأحتياجات سوق العمل المنعقد فى الرياض فى شهر يناير ٢٠١٠م - صحيفة الأهرام ، الطبعة العربية ، العدد ٤٤٩٦٨ ، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٠) . وضاعف إتجاه المصريين إلى الهجرة سياسة الانفتاح وتحول مصر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق واغراق السوق المصرية بالبضائع الأجنبية التى لا تستطيع شراءها سوى طبقة الأثرياء الجدد (محمود ، بدير ، ص ص ١-٦، ٢٠٠٩).

ولم تبدأ الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا ودول الخليج إلا اعتباراً من عام ١٩٨٠م للأسباب الآتية :

١- مشروعات البناء وتشديد البنية التحتية اكتملت تقريباً فى دول الخليج وقلت الحاجة إلى الأيدى العاملة فضلاً عن استقدام عمال آسيويين أقل كلفة من العمال المصريين

٢- تأثر دول الخليج بالأزمة المالية العالمية وفقدانها نحو ٩٠ ألف وظيفة عام ٢٠٠٩م حسب دراسة صادرة عن منظمة العمل العربية بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٠م ، وبينت هذه الدراسة أن مصر واليمن وفلسطين والأردن من الدول العربية المصدرة للعمالة إلى دول الخليج العربى وليبيا (الأهرام ، الطبعة العربية ، العدد ٧٦٩٤٤ الصادرة بتاريخ ١٧/١٠/٢٠١٠م).

٣- ولادة جيل جديد من الخليجيين المتعلمين والفنيين والمتقنين الذين حلوا تدريجياً محل المهاجرين المصريين .

٤- الانخفاض الشديد فى أجور المهاجرين نتيجة لزيادة العرض الأمر الذى أدى إلى انخفاض العوامل الجاذبة للهجرة.

٥- عندما خفت حاجة الأوروبيين إلى العمالة الأجنبية وشعر الأوروبيين أن العمالة الوافدة تزعجهم فى أرواقهم بدأ التحرش بهم والتعدى عليهم وظهر ذلك فى ألمانيا وإنجلترا وفرنسا ، ومازالت هذه التحرشات مستمرة حتى الآن فقد استتكرت وزارة الخارجية المصرية يوم ١٢ يناير ٢٠١٠م أعمال العنف التى شهدتها مدينة روزارنو الإيطالية والتى نتج عنها إصابة عشرات من المهاجرين المصريين والأفارقة من جراء الاعتداءات الواسعة التى شنّها ضدهم سكان المدينة الأصليون ، وسبق هذه الاعتداءات اعتداءات فى مدن إيطالية أخرى إضافة إلى انتهاك حقوق المهاجرين من جانب السلطات الإيطالية وحجز العشرات منهم فى السجون الإيطالية (صحفية الأهرام المصرية ، الطبعة العربية ، العدد ٤٤٩٦٣ الصادرة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٠م) . . .

وخسرت مصر الكثير من المليارات من جراء الهجرة المشروعة للعقول وخاصة العلماء ، وتشير إحصائيات الجهاز المركزى للمحاسبات أن عدد العملاء والخبراء ورجال الأعمال المصريين المهاجرين بلغ ٨٢٤ ألف مصرى أكثرهم فى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا بالإضافة إلى ٤٥٠ عالماً فى التخصصات النادرة مثل الطب النووى وجراحات القلب والهندسة الوراثية (محسن ، ص ص ٨-١ ، ٢٠٠٨م). كما خسرت أكثر من جراء الهجرة غير المشروعة لشبابها الذين يلقون حتفهم غرقاً أو اختناقاً أو كمداً حتى ولو كالت هجرتهم بالنجاح فكثير منهم يعمل فى أعمال متدنية وبأجور لا توفر له المسكن أو الملبس أو مستوى المعيشة اللائق بالإنسان الذى كرمه الله فى قرآنه الحكيم فضلاً على عدم قدرته على استقطاع نسبة من دخله لتسديد الديون المتراكمة عليه وعلى ذويه. وفى هذا السياق يذكر رئيس اتحاد المصريين فى أوروبا أن الهجرة غير المشروعة زادت بشكل خطير ، وقدر عددهم فى دول الاتحاد الأوروبى بحوالى ٤٠٠ ألف مصرى دخلوا ٣٨ دولة وبشن عليهم الاتحاد الأوروبى حرباً ضروساً بعد أن تم تدعيم أجهزة مكافحة الهجرة غير المشروعة وتزويدها بآماكن لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين تمهيداً لإبعادهم إلى مصر (صحيفة الأهرام الصادرة يوم الأحد ٥ أبريل ٢٠٠٩م). وقدرت وزارة القوى العاملة المصرية فى عام ٢٠٥٥م عدد المهاجرين الشرعيين فى إيطاليا بحوالى ٩٠ ألف شخص وعدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالى ٤٦٠ ألف شخص (العرب الأسبوعى الصادر ١٨/٤/٢٠٠٩م ، ص ٢٩).

والهجرة غير المشروعة تتم عن طريق اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير القانونية ووسطاء الهجرة والجماعات الإجرامية المنظمة ، ويتم تهريب المهاجرين إما براً عن طريق التسلل إلى ليبيا ومن ثم بحراً فى مراكب متهاكة إلى إيطاليا أو مالطة أو عن طريق الأردن حيث يتم تهريبهم إلى قبرص واليونان وتركيا . وبعد رحلة العذاب يعمل الشباب المصرى فى

أعمال كانوا يأنفون العمل فيها فى مصر أو فى بيع المجلات الجنسية أو فى الزواج من نساء بلغوا سن اليأس ويتعرضون طول الوقت لمطاردة الشرطة وابتزاز أصحاب الأعمال وكثيراً ما يكون مآلهم السجن أو الترحيل (محسن ، ص ص ٣-٤ ، ٢٠٠٨م) وقدر بدير ومحمود عدد الشباب المصرى الذى يلقى حتفه فى رحلة الهجرة أو الذى يلقى القبض عليه ويرحل إلى مصر أو يسجن فى دولة المقصد خلال السنوات من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م بحوالى ٥٠٠ ألف شخص تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ عاماً (بدير، محمود، ص ص ٣١-٣٢، ٢٠٠٩).

وقد رت وزيرة القوى العاملة المصرية جملة الخسائر التى تتكبدها العائلة ومصر فى رحلة الهجرة غير المشروعة بمبلغ يتراوح بين ١٥ ألف ٣٠ ألف جنيه للفرد الواحد علاوة على الأموال المنفقة للبحث عن المفقودين والتكاليف الباهظة للتعليم وكذا تكاليف عودة جنائمين هؤلاء الشباب إلى مصر (مجلة الهجرة والمصريين فى الخارج ، العدد ٤٥ ، الصادر بتاريخ مارس ٢٠٠٨م).

والجدير بالذكر أن مصر دولة طرف فى الاتفاقية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٥م والمتعلقة بالمساواة فى المعاملة بين العمال الوطنيين والأجانب فيها يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل كما وأنها طرف فى الاتفاقية رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٦٢م فى شأن المساواة فى المعاملة بين المواطنين والأجانب فى مجال الضمان الاجتماعى ، فيما لم تصدق على الاتفاقيات الدولية الخمس الأخرى المتعلقة بتنظيم الهجرة والخاصة بتبسيط إجراءات تفتيش المهاجرين على ظهر السفن (الاتفاقية رقم ٢١ لسنة ١٩٢٦) ، وإقامة نظام دولى للحفاظ على حقوق العجزة والمسنين والورثة فى التأمين (الاتفاقية رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥)، وأوضاع العمال المهاجرين على نحو شامل (الاتفاقية رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩) وشروط استخدام عمال المزارع (الاتفاقية رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٨)، والأهداف والمعايير الأساسية للسياسة الاجتماعية وتوجيهها أساساً نحو كفالة رفاهية وتنمية السكان

(الاتفاقية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢). والغريب أن الدول العربية المستوردة للعمالة لم تصادق على أى من هذه الاتفاقيات (البرعى ، ص ١٦ ، ٢٠٠٧).

ثانياً : الاستراتيجية المصرية لمكافحة الهجرة غير المشروعة

استراتيجية جمهورية مصر العربية لمكافحة الهجرة غير المشروعة تقوم

على عدة محاور :

أ- المحور الأمنى :

ويقوم هذا المحور على تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية وتزويد وحدات حرس الحدود بالتقنيات الحديثة التى تسهل لهم القيام بمهامهم ، وكذلك تزويد الرقابة فى المنافذ البرية والبحرية والجوية بالتقنيات الحديثة التى تمكن العاملين المدربين من كشف عمليات الهجرة غير المشروعة ، والتأكد من عدم تزوير وثائق السفر أو تحويلها أو تزوير تأشيرات السفر وعقود العمل فى الخارج كما تقوم أجهزة مكافحة جرائم الأموال العامة بضبط الجرائم المتعلقة بسفر العمالة المصرية إلى الخارج حيث ضبظت العديد من التشكيلات العصابية التى تخصصت فى الاحتيال على راغبي السفر للخارج أو تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة لبعض الدول الأوروبية . وكشفت القضايا المضبوطة عما يلى :

١ - قضايا النصب والاحتيال على راغبي العمل فى الخارج وخاصة دول الخليج .

- انخداع بعض المواطنين فى عقود العمل الوهمية التى يحصلون عليها من بعض الوسطاء والسماسرة نظير مبالغ مالية كبيرة تتطوى على فرص عمل فى بعض دول الخليج ولا يتم اكتشاف وهمية تلك العقود إلا بعد السفر إلى تلك الدول .

- قيام بعض الوسطاء والسماسرة بإيهام راغبي العمل بالخارج بإمكانية تسفيرهم لأحد تلك الدول رغم وجود معوقات قانونية أو صحية تمنع سفرهم وذلك بعد تزوير جواز السفر والمستندات التي تتطلبها عمليات السفر وخاصة الشهادات الصحية والدراسية وشهادات الخبرة .

- إذعان راغبي العمل بالخارج إلى مطالب الوسطاء والسماسرة العاملين في هذا المجال خاصة المبالغ في الأموال التي يتم جمعها نظير إتمام إجراءات التعاقد وتحرير إيصالات أمانة بمبالغ كبيرة ضماناً للحصول على باقى المبالغ المتفق عليها عقب السفر وتسلم العمل .

- إذعان العديد من راغبي العمل بالخارج إلى ما قد يطلبه أصحاب شركات العمالة منهم من ضرورة تقديم إقراراً موثقاً بالشهر العقارى يقر فيه العامل بعدم قيامه بدفع أية مبالغ تزيد عن النسبة المقررة قانوناً لمسئولى شركات إلحاق العمالة نظير إتمام إجراءات التعاقد والسفر بالمخالفة للحقيقة الأمر الذى يفوت الفرصة على تلك العمالة فى استرداد تلك المبالغ فى حالة توافر فرصة للعمل .

- استغلال بعض الوسطاء والمحتالين للتسهيلات التى تمنحها بعض الدول خاصة دولة الإمارات تشجيعاً للسياحة ، والاحتياى عليهم بموجب إذن دخول غالباً ما يكون مزوراً والصحيح فيه يسمح بدخول تلك الدولة فقط من دون توفير أى فرص عمل .

٢- قضايا تنظيم الهجرة غير الشرعية لدول الاتحاد الأوروبى

وبالنسبة لعمليات الهجرة لدول الاتحاد الأوروبى التى انتشرت خلال السنوات الماضية والتى يتم تنظيمها من خلال:

- تزوير جوازات السفر أو تأشيرات الدخول السنوية لتلك الدول والسفر بموجبها من منافذ السفر الشرعية مثل مطار القاهرة والإسكندرية .

- السفر إلى دولة ليبيا فرادى أو مجموعات عبر منفذ السلوم البرى إلى إيطاليا بحراً على متن قوارب صيد صغيرة غير مجهزة لمثل هذه الرحلات.
- التسلل عبر أحد الشواطئ المصرية بحراً إلى اليونان على متن قوارب الصيد غير المجهزة لمثل هذه الرحلات.
- وكشفت متابعة ما تم ضبطه من حالات فى هذا المجال أيضاً عن ما يلى :-
- جميع عمليات السفر بموجب مستندات مزورة تؤول إلى الفشل حيث يتم كشف المستندات المزورة حال تقدم حاملها للسفر بموانئ السفر بالبلاد أو عند وصوله لدولة المقصد وفى الحالتين يقع تحت طائلة القانون ويتم منعه من السفر أو إعادته مرحلاً.
- فشل الرحلات البحرية التى تم تنظيمها عبر الشواطئ الليبية أو المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبى (إيطاليا واليونان) خاصة بعد أن قامت سلطات تلك الدول باتخاذ العديد من التدابير البحرية والملاحية التى تحول دون وصول تلك القوارب إلى شواطئها.
- تعرض بعض القوارب التى تقل مهاجرين غير شرعيين للغرق لعدم صلاحيتها لمثل تلك الرحلات .
- تعرض المهاجرين غير الشرعيين فى حالة نجاحهم فى الوصول لتلك الدول للملاحقة بمعرفة سلطات تلك الدول لضبطهم وإعادتهم مرحلين للبلاد.
- ضعف وجود فرص عمل العمالة لدى تلك الدول خاصة فى ظل ما تتخذه سلطات تلك الدول من إجراءات أمنية .
- عدم تمكن المهاجرين غير الشرعيين من استرداد ما قاموا بدفعه من مبالغ مالية كبيرة للوسطاء والسماسرة قبل سفرهم .
- ويوجد تعاون أمنى بين مصر والدول المستقبلية للعمالة لتبادل المعلومات من أجل الحد من عمليات الهجرة الغير شرعية <http://www.moiegypt.gov>

وفى إطار المحور الأمنى تقوم مصر ببناء سور إلكترونى على أعماق كبيرة على الحدود الفاصلة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية وذلك لإغلاق الأنفاق ومنع استخدامها فى تهريب البشر والممنوعات وكذلك لمنع تسلل الأفارقة عبر الحدود المصرية إلى إسرائيل الأمر الذى يسبب حرجاً لمصر مع الدول التى يحمل جنسيتها المهاجرون غير الشرعيين وقد قدر الكيان الإسرائيلى عدد المتسللين بمائة شخص يومياً (الشرق الأوسط ، العدد رقم ١١٣٦٨ الصادر بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٠م) لذا أعلن الكيان الإسرائيلى عن اعترامه ببناء سور إلكترونى على الحدود المصرية الإسرائيلية بطول ٢٥٥ كيلومتراً

ب- محور الوقاية :

والإجراءات المتخذة في هذا المحور كثيرة منها :

- ١- استخدام وسائل الإعلام السمعية والمرئية والمقروءة في التوعية بأخطار الهجرة غير المشروعة .
- ٢- إقامة ندوات في المدارس والجامعات وأماكن التجمعات البشرية لبيان مضار الهجرة غير المشروعة وإساءتها لسمعة مصر وتكبيدها خسائر مادية وأدبية للمهاجرين وذويهم .
- ٣- استخدام المساجد ودور العبادة في التوعية بتحريم الشريعة الإسلامية للهجرة غير المشروعة والتي تلقى بالمهاجرين في التهلكة .
- ٤- فتحت وزارة القوى العاملة والهجرة باب التسجيل للشباب الراغب في الهجرة وقامت بالاتصال بالدول المستقبلية للعمالة لمعرفة فرص العمل المتاحة لديها والتوفيق بين الطلب والعرض وأكدت وزيرة القوى العاملة والهجرة أنها وفرت ٩٧٦٠٠٠ فرصة عمل خلال عام ٢٠٠٧م (مجلة الهجرة والمصريين في الخارج ، العدد ٥٤ ، مارس ٢٠٠٨م) .

- ٥- مراقبة مكاتب التفسير القانونية وإلغاء ترخيص من يفقد شرطاً من شروط الصلاحية.
- ٦- البحث عن مكاتب التفسير غير القانونية وإغلاقها ومعاقبة أصحابها باعتبارها تمثل مدخلاً لاستغلال الشباب .
- ٧- تشكيل لجنة في وزارة القوى العاملة والهجرة مكونة من مدير الشؤون القانونية ومدير إدارة التفتيش بالوزارة ومدير شعبة إلحاق العمالة بالخارج لبحث الشكاوي المقدمة ضد شركات توظيف العمالة المصرية بالخارج .
- ٨- دعوة الشباب للمشاركة في المشروعات الصغيرة والإعلان عن هذه المشروعات على موقع قطاع الهجرة بشبكة المعلومات الدولية .
- ٩- التوسع في إنشاء مكاتب تشغيل العمال وتطوير دورها في تقديم الإرشاد الوظيفي والتوجيه المهني والإرشادات المهنية .
- ١٠- إصدار نشرة التوظيف القومية باعتبارها إحدى الوسائل السريعة لتلبية احتياجات أصحاب العمل والعمال .
- ١١- إقامة معارض للتوظيف للجمع بين أصحاب العمل والعمال .
- ١٢- إنشاء وكالة وطنية للتشغيل في إطار وزارة القوى العاملة والهجرة تقوم على أسس تنظيمية واقتصادية حديثة وتتمتع باستقلالية إدارية .
- ١٣- التنسيق بين أجهزة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وجرائم التزوير والنصب والاحتيال وقوات حرس الحدود ومصالحة الجمارك ومصالحة الهجرة والجوازات والجنسية .
- ١٤- إنشاء لجنة في مجلس الشورى لمواجهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة وإجراء الدراسات وتقديم الحلول وتضم اللجنة لجان التنمية البشرية ، الشؤون العربية ، والأمن القومي بالمجلس .

١٥- النظر في تشديد العقوبات على من ينظم عمليات الهجرة غير المشروعة أو يسهلها أو يتفق عليها أو يحرض على القيام بها .

١٦- التركيز في البرامج والندوات والاجتماعات على أن الاندفاع وراء الأحلام الكاذبة سرعان ما ينتهي إلي كابوس مميت .

١٧- تنظيم الهجرة من خلال وزارة القوى العاملة والهجرة لتصبح مقننة وبعقود رسمية وموثقة.

١٨- إعادة النظر في سياسة التعليم بحيث يبنى قدرات الطالب ويجعله قادراً على الإبداع والابتكار وربط التعليم باحتياجات سوق العمل في الداخل والخارج ، والاهتمام بالمهارات الفنية والهندسية وخدمات الأعمال التجارية .

١٩- وضع ضوابط للتعيين في الوظائف للقضاء على الفساد والواسطة والمحسوبية حتى يشعر كل مواطن بالمساواة في الحقوق والواجبات وأن معيار الالتحاق بالوظيفة هو الكفاءة فقط لا غير .

٢٠- نشر التجارب الناجحة للشباب الذين حققوا طفرات في الداخل والخارج لإعطاء المثل والقوة الحسنة .

٢١- القضاء على الثقافة الفاسدة التي سيطرت على بعض الشباب وإعلامهم أن المبلغ الذي يتكبدونه من أجل سفرية فاشلة يكفي لكي يبدأ به مشروعاً صغيراً .

٢٢- العمل على تغيير اتجاهات المجتمع المصري إزاء العمل الحكومي ونشر ثقافة العمل الحر والعمل الحرفي الذي لا يستنكف المهاجر القيام به في الخارج والاهتمام بتدريب العمال المهرة وخاصة خلال الفترة من الطفولة إلي البلوغ .

ج- محور التعاون الدولي :

- ١- إعداد حملات للتوعية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية وحكومات الدول المستقبلية للعمالة .
- ٢- عقد اتفاقيات مع الدول المستقبلية للعمالة وفي هذا السياق أبرمت وزارة القوى العاملة اتفاقيات ثنائية مع ١٢ دولة عربية وفي طريقها لإبرام المزيد .
- ٣- تقنين أوضاع المغتربين المهاجرين هجرة غير مشروعة بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلية وبما يخدم الأوضاع الاقتصادية لكل من مصر ودول الهجرة من خلال تعاون أمني وقضائي وتشريعي وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان .
- ٤- إنشاء هيئة لرعاية المصريين بالخارج والذي قدر عددهم في عام ٢٠٠٧م بحوالي ٦ ملايين مصري والتنسيق بين القنصليات المصرية في الخارج وسلطات دول المهجر وإنشاء صندوق لرعاية المصريين في دول المهجر .
- ٥- الاتفاق مع بعض دول المهجر على إنشاء مراكز لتدريب العمالة المصرية في مصر وفي دولة المهجر لتوفير العمالة الفنية ذات المهارات العالية القادرة على تلبية متطلبات السوق وإنشاء دور إيواء تخصص لرعاية المهاجرين في حالة التوقف عن العمل أو الفصل .
- ٦- توسيع مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي والتعرف على احتياجات السوق الأوروبي من العمالة الأجنبية .
- ٧- عقد اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع دول المهجر من أجل تقديم المزيد من التسهيلات للعمالة المصرية واحترام حقوقهم وحرّياتهم وتمكينهم من المساهمة في الحياة المدنية والاقتصادية وإنشاء مراكز معلومات في مصر ودول المهجر حول العمالة المهاجرة وتسهيل تحويلات المصريين لمصر .

٨- مطالبة الأمم المتحدة بإنشاء مكتب خاص لمواجهة الهجرة غير المشروعة بجوار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها وخاصة بروتوكول منع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال ، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو .

٩- عقد اتفاقيات مع دول المهجر للقيام باستثمارات في مصر تخلق فرص عمل للشباب المصري ، والمساعدة على توفير الموارد المحاربة للفقر وانجاز التنمية المستدامة إذ أن مساعدة الدول المصدرة للعمال كما قال أبو شامة تساعد كثيراً في التقليل من إغراء الهجرة غير المشروعة وتقطع الطريق على عصابات تهريب المهاجرين . (أبو شامة ، ص ٩٩ ، ٢٠٠٥)

١٠- تعميم حملات التوعية التي نفذتها وزارة القوى العاملة والهجرة مع السفارة الإيطالية بالقاهرة لتبصير الشباب بأخطار الهجرة غير المشروعة على جميع المحافظات والنظر في إجراء حملات مماثلة مع سفارات دول المهجر الأخرى .

١١- عقد اتفاقيات مع دول المهجر من أجل تحسين سياسات التشغيل والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل في الداخل بالإضافة إلى دعم مشروعات تنمية يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني وخاصة في القرى والنجوع .

١٢- السعى نحو مزيد من التعاون العربي في مجالات العمالة على جميع محاورها وأبعادها كجزء لا يتجزأ من العمل العربي المشترك تدعيماً لدور العالم العربي في تحقيق أمن العالم واستقراره .

د- محور التنمية :

١- إتباع سياسة اجتماعية تهدف إلى إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات التي أصابها العطب وخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد بتنشيط فرص الاستثمار وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية .

٢- دعوة رجال الأعمال إلى توظيف أرباحهم الفاحشة في عمل مشروعات استثمارية لتشغيل الشباب بدلاً من قيام بعضهم بإنفاق الأموال الطائلة لإغراء النساء الحرائر أو لامتلاك أجساد الفاتنات المتحررات أو إقامة السهرات الماجنة

٣- الشفافية في اقتضاء حق الدولة في الضرائب المفروضة على الأنشطة المدرة للربح واستغلال هذه الأموال في رفع مستوي الخدمات وتقليل الفروق بين دخول الأغنياء والفقراء .

٤- إنشاء وتطوير مراكز للتدريب المهني لإعداد العمالة وتنمية مهاراتهم في استخدام التقنية الحديثة .

٥- إنشاء مراكز لتدريس لغة دول المهجر للعاملين المتجهين إليها أو إنشاء هذه المراكز في دولة المهجر لتدريس اللغة للمهاجرين المصريين الموجودين بها .

٦- إنشاء صناديق تنموية لإقراض الشباب لتمويل مشروعاتهم الصغيرة سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية لتشجيع الشباب على البقاء في مصر وإنشاء هذه الصناديق ضرورة لمساعدة الصندوق الاجتماعي في القيام بواجبه في إقراض الشباب مبالغ تتراوح قيمتها بين خمسة آلاف ومليون جنيه .

٧- توجيه طاقات الشباب لتعمير الصحراء والاهتمام بالزراعة حتى تعود مصر كما كانت سلة الغذاء التي تكفي مصر أولاً وتصدر فائضها إلى الخارج ثانية .

٨- التعاون بين الوزارات المعنية لخلق بيئة اجتماعية مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع خطط وبرامج عمل مفصلة بالفئات الاجتماعية المهمشة وتطوير نظام التأمين الاجتماعي ليوفر غطاءً اجتماعياً لقطاع كبير من الشباب الراغبين في الهجرة (موقع وزارة الخارجية على الانترنت
(ortal/ar- EG/Press_and_Media/ Political_Press_Reviews/
Pressreviewar1002008.htm)

المبحث الثالث

تدابير الشراكة العربية والدولية للمكافحة

تمهيد :

تشير الوثيقة رقم (E/Escwa/SDD/2006/Wg.1/8) الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية إلى ما يلي :

١- نسبة المهاجرين إلى سكان العالم بقيت في حدود ٣% رغم زيادة حجم المهاجرين من ١٥٥ مليون شخص عام ١٩٩٠ إلى ١٩١ مليون شخص عام ٢٠٠٥ م .

٢- حجم الهجرة في المنطقة العربية بلغ ١٩,٨ مليوناً عام ٢٠٠٥ منهم مليون من بلدان المغرب العربي ، و ٧ و ٥ ملايين من بلدان المشرق العربي واستقر منهم ١٢,٨ مليوناً في دول الخليج العربي بالإضافة إلى من استقروا في دول غير عربية .

٣- ساهمت تيارات الهجرة الوافدة من الدول العربية وغير العربية في زيادة سكان مجلس التعاون الخليجي بنسبة الربع ، وقللت من نمو السكان في لبنان

والمغرب بنسبة ١٥% خلال الخمس سنوات السابقة على عقد اجتماع الخبراء في بيروت عام ٢٠٠٦م (Un/pop/Egm/2006/14) .

٤- سياسة استقبال المهاجرين في دول الخليج العربي تواجه بسياسات توطين الوظائف وتقصير مدة الإقامة وتقليل فرص اصطحاب المهاجر لأسرته ، وانعدام سياسة إدماج المهاجرين في جميع البلاد العربية بعكس ما هو الحال في البلدان الأوروبية (Un/pop/Egm/2006/09) .

٥- قلة مصادر تمويل البحوث والمسوحات المتعلقة بالهجرة ، وبالتالي عدم توفر التجارب والدروس التي يمكن للباحثين استخدامها كشواهد على العلاقة بين الهجرة والتحويلات المالية والتنمية وأثرها في مجال التخفيف من الفقر .

٦- غياب آليات وشبكات الاتصال التي تعزز التعاون وتبادل المعلومات بين خبراء الدول العربية المختصين بموضوع الهجرة .

٧- تعاني دول الخليج العربي من تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة أدت إلى انتشار البطالة بين المواطنين وارتفاع نسبة غير المواطنين بالنسبة للسكان في بعض دول الخليج .

٨- العديد من بلدان المنطقة العربية مصدرة ومستقبلة للعمالة كما يمر المهاجرون عبرها من دول المصدر إلى دول المقصد .

٩- الاستراتيجيات العربية القائمة في الدول العربية على القانون الجنائي والتعاون مع الاتحاد الأوروبي ودول المقصد والتي تضرب بيد من حديد على من يخالف القانون أثبتت أنها غير كافية . ومن ثم يجب النظر أولاً في استراتيجية عربية تعطي الأولوية للمصالح العربية المشتركة وتكفل تحقيق تنمية عربية متوازنة في إطار مبادئ العيش المشترك ويتزامن ذلك مع بناء استراتيجية دولية تقوم على وضع آلية للحوار والتشاور المنظم بين بلدان الإرسال والاستقبال ووضع برامج إقليمية لمكافحة الهجرة غير المشروعة وتنظيم لقاءات

دورية لخبراء الهجرة في دول الاستقبال والمصدر والعبور والاهتمام ببرامج التنمية في الدول المصدرة للعمالة تمولها الدول المستقبلية للعمالة التي استفادت كثيراً من الهجرة المنظمة وغير المنظمة في بناء بنيتها التحتية وإنعاش اقتصادها .

١٠- ضرورة إنشاء مركز إقليمي أو دون إقليمي لدراسة الهجرة خاصة في دول المشرق العربي وربطه بالمراكز المماثلة في أوروبا وأمريكا الشمالية .

١١- قدرت كانتور وفا مسئولة الشؤون السكانية في دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يتجهون إلى أوروبا سنوياً من بلدان المغرب العربي بحوالى ٣٥ ألف سنوياً .

والذي ذكرناه عالياً يدعونا إلى الاهتمام بتدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة غير المنظمة إذ إن التدابير المحلية المتخذة في الدول العربية تكاد تكون واحدة بل أن أسباب الهجرة غير المشروعة بها تكاد تكون واحدة . وتناول تدابير الشراكة العربية والدولية يتطلب إلقاء الضوء على الهجرة المغربية باعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورومتوسطي .

أولاً: الهجرة المغربية

المغرب والجزائر وليبيا بلاد عبور إلى معظم دول أوروبا بالإضافة إلى كون المغرب والجزائر مصدرين من مصادر الهجرة السرية ، وتكونت في الجزائر عصابات تعمل على جلب المهاجرين الأفارقة والآسيويين إلى الجزائر بالإضافة إلى إغراء الشباب الجزائري على التسلل إلى أوروبا (رمضان ، ص ٤ ، ٥ ، ٢٠٠٩م) . وترجع أسباب الهجرة غير المشروعة إلى تفتيت المستعمر الفرنسي للبنية الاجتماعية الجزائرية بتدمير المجتمع الزراعي

وإضعاف صلة الفرد بأسرته وقبيلته ، ومن الأسباب أيضاً عدم العدالة في توزيع الثروة الوطنية وإقصاء الشعب الجزائري عن المشاركة في السياسة التنموية ، وكذلك الوقوع في مصيدة العولمة واستسلام حكومات الدول النامية لشروط المؤسسات المالية الدولية والتي ترتب عليها الثراء الفاحش لشريحة ضئيلة والفقير المدقع لغالبية الشعب الجزائري الأمر الذي دفع الكثير من الشباب إلى الوقوع في مصيدة الهجرة غير الشرعية وخاصة وأن انتشار الهوائيات سمحت للشباب باكتشاف حياة أخرى على الضفة الشمالية للمتوسط ، وعلاوة على ذلك كانت فرنسا تعتبر الجزائر إقليماً من أقاليمها (الإقليم الجنوبي لفرنسا) الأمر الذي شجع على الهجرة حيث يعيش فيها ٩٠% من المهاجرين منهم ١٧ ألف شخص بدون وثائق رسمية . وأحصت المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري عدد المهاجرين غير الشرعيين وقدرتهم بحوالي ٨٨٣٩ مهاجراً غير شرعي فيما بين عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ م (رمضان ، ص ص ١٢-١٥ ، ٢٠٠٩ م) . والجدير بالذكر أن مجلة الحياة الدولية اعتبرت فرنسا الأولى من بين ١٩٤ دولة باعتبارها بلد الحياة الرائعة والنعمة والجمال والراحة يليها استراليا وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة السابعة (صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١١٣٧٣ الصادر ١٧/١١/٢٠١٠ الصفحة الأخيرة) .

وكانت المغرب لسنوات طويلة هي المحطة الرئيسة للتسلل إلى أوروبا نظراً لقربها الجغرافي من أسبانيا حيث يمكن من طنجة رؤية الساحل الأوروبي بالعين المجردة ويسمي المهاجرون غير الشرعيين بالحراقة حيث يلجأ المهاجر بمجرد وصوله إلى أوروبا بحرق أوراق هويته أملاً في الحصول على هوية جديدة في دولة المقصد (غلو ، ص ٣ ، ٢٠٠٩ م).

والأسباب التي تدفع إلى الهجرة غير المشروعة هي البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة (عياش، ص ٢، 2008م)

. (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798>)

وترى الحكومة المغربية أن الهجرة ليست مجرد عامل سلبي على اعتبار أن مختلف أجيال المهاجرين المغاربة ساهموا في بناء أوروبا وإثراء مجتمعاتها ، وأن المغرب يحرص على المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، وتأمل الحكومة المغربية ألا يقتصر التعاون على الجانب الأمني وتشديد الرقابة على الحدود بل يمتد إلى المشاركة في التنمية البشرية في الدول المصدرة وخاصة المغرب (موقع حكومة المملكة المغربية على شبكة الإنترنت، البوابة الوطنية ، المغرب لعام ٢٠٠٦م).

وكشفت حوادث غرق السفن أمام السواحل الليبية عن تعاضم استخدام الجماهيرية كمحطة عبور لأوروبا تنافس المحطة الأولى المغرب وكانت أخطر هذه الحوادث غرق ثلاثة قوارب من بين أربعة قوارب غادرت ليبيا يومى السبت ٢٨ والأحد ٢٩ مارس ٢٠٠٩م بينما تعطل القارب الرابع ، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد المفقودين بأكثر من ٣٠٠ شخص وانتشلت القوات الليبية ٢٣ جثة، وأنقذت ٢٣ شخصاً بالإضافة إلى ٣٥٠ شخصاً كان يحملهم القارب الرابع ، وتشير معلومات السلطات الليبية أن من المفقودين أشخاصاً ينتمون إلى دول : الصومال ونيجيريا وأريتريا والمناطق الكردية بسوريا والجزائر والمغرب والأراضي الفلسطينية وتقدر المنظومة الدولية للهجرة وجود ما بين مليون ومليون ونصف مهاجر إفريقي غير شرعى فى ليبيا (موقع أخبار جنيف الدولي على الإنترنت) (www.swissinfo.ch/ara/index) . وقد قيل فى تقرير خروج مراكب التهريب استباق تطبيق الاتفاق الليبى الإيطالى بتسيير دوريات بحرية مشتركة لمنع تدفق المهاجرين إلى إيطاليا فى شهر مايو ٢٠٠٩م.

ويشير صالح والطيره إلى أسباب الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا أو عبرها إلى أوروبا منها البحث عن فرص عمل ، الفقر والبطالة، استقبال الدول الأوروبية للمهاجرين وتشغيلهم ، مجرموالاتجار بالأشخاص وتهريب البشر ،

إهمال الدول المتقدمة لإفريقيا بعد أن نهبوا ثرواتها أثناء احتلالهم لها ، انتشار الأمراض فى الدول المصدرة للعمالة . وبين الباحثان أن المهاجرين ينتمون إلى بعض الدول الإفريقية (مصر ، غانا، الصومال، السودان، تشاد، مالى، نيجيريا، والسنغال ودول أخرى)) وبعض الدول الآسيوية (باكستان ، بنجلاديش والهند) وأوضح الباحثان أن الجرائم التى أرتكبها المهاجرون عام ٢٠٠٥م بلغ عددها ٣٠٧٠ جريمة خطيرة موزعة حسب الترتيب التنازلى التالى (سرقة ، تزوير ، تسول وتشرد، ودعارة ، مخدرات، أنتحال شخصية ، تشكيل عصابات إجرامية) . ويرى الباحثان أن المعالجة الأمنية غير كافية بل يجب أن يكون هناك تعاون دولى لتدعيم اقتصاديات الدول المصدرة وإقامة مشروعات تنموية فيها، واتخاذ تدابير صارمة ضد مجرمى الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبين الباحثان أن استراتيجيات الجماهيرية تقوم على عدة مستويات على النحو التالى :

١- المستوى الوطنى : إصدار تشريعات لتنظيم مسائل الدخول والإقامة والخروج ، إقامة مراكز إيواء للمهاجرين، العودة الطوعية على نفقة الجماهيرية للراغبين ، الترحيل الجوى والبرى للمبعدين.

٢- المستوى الأمنى : استحداث أجهزة أمنية متخصصة فى مكافحة الهجرة غير الشرعية، تفكيك تجمعات المهاجرين ، ضبط العمالة الأجنبية غير الشرعية ، وإحباط محاولات التسلل إلى ليبيا أو الخروج منها. وشددت ليبيا عام ٢٠١٠م شروط وضوابط دخول المهاجرين إليها استجابة لطلب الاتحاد الأوروبى الذى ساءه تزايد أعداد المهاجرين عبر ليبيا فى قوارب الموت إلى دول الإتحاد الأوروبى .

٣- المستوى الدولى : التعاون الثنائى الإقليمى (تجمع دول الساحل والصحراء ، تجمع دول غرب المتوسط، مجلس وزراء الداخلية العرب) ، والتعاون الدولى مع المنظمة الدولية للهجرة وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (المفوضية

السامية لشئون المهجرين ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة)،
والإتحاد الأوروبي. (صالح، الطيرة، ٢٠٠٧م).

ثانياً : التدابير العربية

جامعة الدول العربية بيت العرب الذى أنشئ عام ١٩٤٥م ليلبى مطالب العرب فى اتحاد يجمع بينهم وآلية للتنسيق بين دولهم ، لتوحيد المواقف وتقريب المسافات وحل الخلافات وفى إطار الجامعة العربية يجتمع وزراء الهجرة العرب يتشاورون ويتناقشون ويتبادلون تجارب دولهم وخبراتها وصولاً إلى وضع تدابير شراكة عربية لتنظيم الهجرة العربية الرسمية ومواجهة الهجرة البينية العربية غير المشروعة ، والتوصيات التى انتهى إليها أجتتماع وزراء الهجرة العرب الذى عقد فى القاهرة يومى ١٨، ١٩ فبراير ٢٠٠٨م بمقر الأمانة العامة للجامعة تعد أساساً لإستراتيجية عربية لمعالجة قضايا الهجرة والجاليات العربية فى الخارج وخاصة بعد أن قدر معالى الأمين العام للجامعة أن عدد المهاجرين العرب يمثلو ١٠% من سكان العالم العربى وهذه التوصيات هى :

١- إنشاء مجلس للوزراء العرب المعنيين بشئون الهجرة والجاليات العربية بالخارج.

٢- تكليف الأمانة العامة للجامعة بإيجاد آلية مشتركة لبحث ومتابعة علاقات الإرتباط الكامل بين موضوعات السكان والهجرة والتنمية والتشغيل على مستوى الوطن العربى أى للسعى لإيجاد سوق عربية مشتركة تدار وفق أحدث مبادئ الإدارة للحد من عمليات الهجرة السرية.

٣- دعوة منظمة العمل العربية للنظر فى إمكانية إنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العمالة العربية المهاجرة فى الخارج وحماية حقوقها ، وإنشاء شبكة عربية وقاعدة معلومات لسوق العمل ووضع تصور لمركز أو مراكز عربية نموذجية لتدريب وتأهيل العمالة العربية المرشحة للعمل فى الخارج.

٤- التنسيق العربى فى المحافل الدولية ومتعددة الأطراف ذات الصلة بموضوع الهجرة والتأكيد فى التفاوض مع الدول الأجنبية على أن تقترن السياسات قصيرة الأجل التى تقرر وسائل وأساليب مكافحة الهجرة غير النظامية بمعالجات على المدى الطويل للأسباب الجذرية للهجرة السرية تعتمد أساساً على الارتباط بين الهجرة والتنمية

٥- تعزيز دور المهاجرين وتشجيع تواصلهم فيما بينهم وبين دولهم وتنفيذا لهذه التوصية أوصى مؤتمر وزراء الهجرة والمغتربين العرب الذى عقد فى شهر نوفمبر ٢٠٠٩م بتنظيم المؤتمر الأول للمغتربين العرب الذى سيعقد فى مقر الجامعة العربية عام ٢٠١٠م مع دعوة الشباب المهاجر لزيارة أوطانهم ، وبناء المدارس وإنشاء المراكز الثقافية فى بلدان الاغتراب وتعليم اللغة العربية لأبناء الجاليات العربية (oujada.city.net).

٦- دعوة إتحاد الغرف التجارية والصناعية العربية المشتركة وجمعية رجال الأعمال إلى تمويل إنشاء مركز عربى لأبحاث الهجرة والثقافة العربية.

٧- الاهتمام بالاجتماعات الوزارية لدول الشراكة الأوروبيةمتوسطة ودعوة المعنيين بشأن المغتربين بحضور هذه الاجتماعات من أجل دفع الحوار العربى الأوروبى إلى الأمام (منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القطاع السياسى).

وواضح من هذه التوصيات اتجاه الدول العربية إلى اعتبار أن المواجهة الأمنية ليست كافية ويجب أن يكملها الاهتمام بالتنمية وإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى إطار من الحوار والتفاهم مع الدول الأوروبية الأعضاء فى الشراكة الأوروبيةمتوسطة الأمر الذى يكشف عن إدراك الدول العربية للأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير

المشروعة وسعيهم لتجنب استخدام أراضي الدول العربية معابر للهجرة إلى دول الأخرى .

ثالثاً : تدابير الشراكة العربية

الاجتماعات الوزارية لدول الشراكة الأوروبيةمتوسطة ليست هى النمط الوحيد للتعاون بين الدول العربية والأوروبية إذ توجد أنماط أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط والتي تضم برلمانات الدول العربية التالية : الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، سوريا، فلسطين، والاتحاد البرلماني العربي. وهذه الجمعية أقرت ميثاق البحر المتوسط فى موناكو فى شهر نوفمبر ٢٠٠٨م والذي يعترف بأن الفجوة بين الشاطئين الشمالى والجنوبى للبحر المتوسط كبيرة، أن التباين فى مستويات المعيشة أدت وستؤدى إلى ضغوط هامة من ناحية الهجرة ، إن دول المتوسط تواجه مشكلة عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين الذى دفع الكثير منهم حياتهم أثناء عبور المتوسط على قوارب بدائية . وركز الميثاق على الأخذ بقيم الديمقراطية، والأحترام الكامل لحقوق الإنسان ، واحترام سيادة الدول والوحدة بين دول الشاطئين . والمهمة الرئيسية للجمعية هى رفع مستوى الحوار بين البرلمانات للمساهمة فى عملية السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والعمل على منع اتساع فجوة الفقر أولاً ثم التقليل من حجمها ثانياً بتطوير المشاريع الإنمائية ، ودعم خلق الثروة فى الدول الجنوبية بالإضافة إلى إزالة العقبات التى تعترض التبادل الاقتصادى ، وتوسيع نطاق التجارة الحرة ونقل الأشخاص، وإزالة الحواجز غير الحكومية والاهتمام بتسهيل التحويلات المالية للمهاجرين فى إطار التنمية المشتركة . ومن بين المهام الرئيسية للجمعية تنسيق مكافحة الهجرة غير المشروعة ومنع نزوح العقول وبشجيع التوقيع على اتفاقيات التنمية المشتركة وحماية حقوق المهاجرين (مجلة البرلمان العربى، السنة التاسعة والعشرون ،

العدد ١٠٥ ، ديسمبر ٢٠٠٨م، منشورات الاتحاد البرلماني العربي، دمشق)، وفيما يلي تدابير المشاركة العربية مع دول الاتحاد الأوروبي وتدابير المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أ- تدابير المشاركة مع الاتحاد الأوروبي

وهذه التدابير ثمرة التعاون مع جامعة الدول العربية وبعض الدول الغربية والاتحاد الإفريقي ويعتبر إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأوروبي متوسطي (٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م) والذي شارك فيه من الدول العربية الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والسلطة الفلسطينية هو سند إقامة مشاركة شاملة بين دول الأوروبي متوسطي وخاصة الشراكة الاقتصادية والمالية التي تهدف إلى بناء منطقة ازدهار متقاسمة سعيًا وراء عدة أمور من بينها تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التوظيف ، وتخفيف فوارق النمو، وتشجيع التعاون والتكامل بين الشمال والجنوب متلازمة مع زيادة ضخمة للمعونة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الجنوب النامي الفقير والاعتراف بالدور الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في مجالات عدة منها زيادة التعاون لمكافحة الهجرة غير المشروعة، والنظر في إعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين واعتبار مواطني الدول الأعضاء في الشراكة كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية.

وإعلان برشلونة مرفق به برنامج عمل بغرض تطبيق أهدافه واحترام مبادئه عن طريق برامج اقليمية ومتعددة الأطراف فضلا عن كون برنامج العمل يعتبر استكمالا للتعاون الثنائي المعمول به طبقاً للاتفاقيات المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، والتعاون القائم بينه وبين جامعة الدول العربية وذلك القائم بينه وبين الاتحاد الإفريقي كالتعاون بين المغرب وأسبانيا، والتعاون بين ليبيا وإيطاليا ، والتعاون بين مصر وإيطاليا ، والتعاون بين تونس وإيطاليا.

والإعلان الصادر من ندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي عقد في البندقية في شهر نوفمبر ٢٠٠٩م ضم سلسلة من الإجراءات العملية لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والهجرة غير الشرعية منها بالنسبة لمكافحة الهجرة ما يلي :

تشجيع الهجرة المشروعة وفق العرض والطلب في سوق العمل ومصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة في ظل احترام حقوق الإنسان .

١- تبسيط إجراءات منح التأشيرات لرعاية دول ضفتي المتوسط .

٢- تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة غير المشروعة وتهريب المهاجرين .

٣- التعاون للحد من تدفق المهاجرين بالتعاون بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصد في حوض المتوسط مع الاهتمام بالأطفال وبحاجاتهم في إطار الاتفاقيات الثنائية . (وكالة الأنباء الجزائرية - الموقع على الإنترنت) . أى أن الإعلان يساير إعلان برشلونة إلا أن تنفيذ إعلان برشلونة وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أظهر ميلاً نحو اتخاذ إجراءات أمنية شديدة للحد من الهجرة غير الشرعية وهو الأمر الذي ينتقده مركز الجنوب لحقوق الإنسان الذي يري التركيز على دعم مشروعات تنموية يكون عماده مؤسسات المجتمع المدني في القرى والأرياف (www.dw-world-de) . وذلك كان واضحاً من انتهاج ألمانيا لأكثر الأنظمة الأوروبية صرامة في مواجهة القادمين إليها طالبين حق اللجوء وحسب منظمة كارييتاس فإن ٥٠% من طلبات اللجوء للوافدين من دول المغرب العربي عبر مطار فرانكفورت يتم رفضها وترحيلهم فوراً إلى بلدانهم ، علماً بأن المغاربة يشكلون ما بين ٣٠% ، 40% من طلبات اللجوء . وبالرغم من وجود مراكز استقبال كثيرة للاجئين ورعايتهم اجتماعياً فإن

ألمانيا مازالت مصرة على عدم توطيئهم (الشبكة المعلوماتية لحقوق الأطفال Crin في ألمانيا الموقع على الإنترنت) .

ويري مركز (كارنيجي) أن التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي أثر على قبول المهاجرين العرب وأن أسبانيا وفرنسا تعملان معاً من أجل إقامة وتنفيذ مشروع لحماية الحدود على البحر المتوسط من خلال دوريات لاعتراض وطرده الأجانب وأعداد طائرات تقوم بعمليات مشتركة مع فرق التدخل السريع لمنع المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، وأن الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود جادة في تنفيذ برنامج تأهيل مشترك لحرس الحدود الأوروبيين (موقع إسلام أون لاين ، بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٥) .

وفي المقابل نجد دولاً مثل إيطاليا ساهمت تشريعاتها في توطيئ عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين ، وقامت بلجيكا بإدماج المهاجرين في المجتمع البلجيكي وإعطائهم الحقوق كاملة بدلاً من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثالثة ، بينما هاجمت وزيرة العدل النمساوية قرار بلجيكا بتسوية أوضاع المهاجرين لديها ووصفته بالقرار غير الصائب ، ورد على الوزيرة رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي معتبراً القرار يعكس الإرادة الطوعية لبروكسل في تحمل مسؤولياتها إزاء المهاجرين وطالب دول الاتحاد الأوروبي أن تجعل منه مثلاً يحتذى به . (مدونة جمال الخنوسي المؤرخة ٢٩/٩/٢٠٠٩) .

ومن بين حسنات الاتحاد الأوروبي أنه يشجع العودة الطوعية ويعتبرها الاختيار الأول الذي يجب تطبيقه قبل اللجوء إلى الترحيل الجبري ، ويتعاون الصندوق الأوروبي على مساعدة العائدين طوعاً بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة كاريتاس المسيحية الخيرية www.alitaliya....net/index.php?option=com_content&task=view&id=2886&Itemid=295 .

والواقع أن الاتحاد الأوروبي يبذل جهوداً لإقامة مشروعات تنمية في الدول التي ينطلق منها المهاجرون والدول التي يمرون بها وإن كانت أتمني أن يكون الاهتمام بهذه المشروعات على قدر الاهتمام بتعزيز الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية . والتجربة التي يحاول الاتحاد الأوروبي تعميمها سميت "التنمية عن بعد" حيث قام إقليم كاتالونيا الأسباني بفتح مكتب له في المغرب لتأهيل المغاربة الراغبين في الهجرة إلى أسبانيا ثم توظيفهم في المشروعات التابعة للإقليم في المغرب وذلك من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية من المغرب إلى أسبانيا عبر جبل طارق (شبكة إسلام أون لاين بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٠٦) .

ويري أنطونيو فيتورينو Antonio Vitorino عضو اللجنة الأوروبية لضبط تدفق المهاجرين المسلمين ضرورة دعم اقتصاديات دول المصدر وبضرب المثل بأسبانيا والبرتغال الذي حولهما النماء الاقتصادي من مكان يصدر الهجرات في عقد الستينيات إلى مكان يجذب الهجرات من خارج الاتحاد الأوروبي كما طالب بتطوير وتنمية سياسات اندماجية تساعد على استيعاب المهاجرين (شبكة إسلام أون لاين ، ٢٠ مارس ٢٠٠٥م) .
والخلاصة أن المطلوب تحقيق التوازن بين الإجراءات الأمنية والقمعية وإجراءات التنمية والإدماج .

ب- تدابير المشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية :

الولايات المتحدة الأمريكية حلم آلاف الشباب العربي على اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بعد أن بهرتهم بحضارتها الفنية وفنونها الراقية وعملها المضئ وأفلامها السينمائية ومسلسلاتها التلفزيونية واستعراضاتها ومسرحياتها وتقدمها في علوم الفضاء والطب والهندسة والكيمياء واحترام الحقوق والحريات لمن لا تعتبره عدواً لها أو خطراً على أمنها وهي

الدولة الوحيدة التي وصل فيها إلى كرسي الرئاسة ابن مهاجر كيني مسلم . وهي أول دولة تدمج المهاجرين في مجتمعاتها بحكم كونها تاريخياً مكونة من مهاجرين هبطوا القارة الجديدة وأبادوا سكانها الأصليين وتولوا زمام الأمور فيها ، ويشير تقرير صدر حديثاً في شهر يناير ٢٠١٠ أن معدل دخول السكان الأصليين في الولايات المتحدة الأمريكية أقل من نصف المعدل العادي للغزاة وأن ربع السكان الأصليين يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع المتوسط العام الذي يبلغ ١٢,٥% (صحيفة الأهرام المصرية ، الطبعة العربية ، العدد ٤٤٩٦٧ الصادر في يناير ٢٠١٠ ، ص ١) .

ولكن الولايات المتحدة التي تعطي المهاجر الشرعي الملتزم باحترام القوانين والنظم كل حقوقه تتشدد في منع الدخول إلى أراضيها وفقاً لضوابطها وتعامل المهاجرين غير الشرعيين معاملة قاسية ، وتعتبر كل مهاجر غير شرعي إرهابي ما لم يقدم ما يثبت حسن نيته ، ولذلك فإنها تتعامل في الغالب الأعم مع الدول العربية فرادى وتقسمهم إلى دول صديقة ودول معادية وتعاونها مع الدول الصديقة يركز على الجانب الأمني فهي تقدم المساعدات لبناء الأسوار وتدريب حراس الحدود والعاملين في المنافذ الشرعية وتزويدهم بالمساعدات الفنية التي تيسر آداءهم لمهامهم وتتبع سياسة الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول بالاحتتيال أو عن طريق التسلل أو الوثائق الثبوتية المزورة كما أن قوانينها تقلل من سلطة الإدعاء العام في العفو وتوقف منح الإعانات للمهاجرين غير الشرعيين ، وتغرم أصحاب الأعمال الذين يستخدمون مهاجرين غير شرعيين غرامة تصل إلى ١٢٥٠٠ دولار في مقابل كل مهاجر . (News-All.com) . وعموماً فإنها تشدد الإجراءات كلما حدث حادث يهز أمنها مثل أحداث ١١/٩/٢٠٠١ م ، ومحاولة تفجير طائرة بمعرفة راكب نيجيري مسلم أثناء رحلة الطائرة الأمريكية من هولندا إلى ديترويت في أواخر شهر ديسمبر ٢٠٠٩ م . وتجند الأجهزة وتزودها بالإمكانات البشرية والفنية والتقنية

والمادية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة وخاصة عصابات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين . وعموماً فإن البرنامج الذي وضعه الاتحاد الأمريكي لاصلاح نظام الهجرة يتسم بالتشدد والقسوة في معاملة المهاجرين وخاصة القادمين من العالم الإسلامي (أبو شامة، ص ٨٤ ، ٢٠٠٥) .

والولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتطبيق قوانين الإرهاب ومكافحة الاتجار بالأشخاص على الذين يدخلون إقليمها دخولاً غير شرعي لذلك لم يكن غريباً أن تصنف التقارير السنوية الصادرة عن وزارة خارجيتها أغلب الدول العربية في قسم الدول التي لا تتخذ الحد الأدنى من القواعد والإجراءات لمكافحة الاتجار بالبشر ، وقد ظهر ذلك واضحاً في التقرير الصادر في يونيو ٢٠٠٨م حيث خلا القسم الأول الخاص بالدول التي تلتزم بالحد الأدنى من قواعد مكافحة الاتجار بالأشخاص من الدول العربية ، وضم القسم الثاني في جزئه الأول الخاص بالدول التي لا تلتزم بالقواعد ولكن هناك مؤشرات تدل على أنها في طريقها إلى ذلك دولتين عربيتين هما الإمارات العربية المتحدة واليمن ، أما الجزء الثاني من القسم الثاني وهي الدول التي وإن كانت لديها مؤشرات على قرب التزامها بقواعد الحد الأدنى ولكن حالة الاتجار بالبشر فيها خطيرة الأمر الذي تطلب مراقبتها وعلى ضوء هذه المراقبة يمكن أن ترفع إلى الجزء الأول من القسم الثاني أو تنزل إلى القسم الثالث الذي يضم دولاً تلتزم بقواعد الحد الأدنى ولا توجد مؤشرات تدل على أنها ستلتزم في المستقبل، والدول العربية المدرجة على الجزء الثاني من القسم الثاني هي : البحرين ، مصر ، الأردن ، ليبيا ، لبنان ، والمغرب . ويضم القسم الثالث الدولة العربية التالية : الكويت ، سلطنة عمان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، سوريا ، الجزائر . (التقرير الأمريكي السنوي للاتجار بالبشر ، ص ٤٤ ، ٢٠٠٨م) . ويشير التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في يونيو 2010م إلى خلو القسم الأول من الدول العربية وأن الجزء الأول من القسم الثاني يضم

الدول التالية: البحرين، جيبوتي، مصر، الأردن، المغرب، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة. ويضم الجزء الثاني من القسم الثاني الدول التالية: الجزائر، العراق، لبنان، ليبيا، قطر، سوريا، تونس واليمن أما القسم الثالث فيضم الدول التالية: الكويت، موريتانيا، السعودية، السودان، ونرى أن هذا التقرير يشير إلى تحسن في موقف الدول العربية وإن كنا نأمل في المستقبل أن تصعد بعض الدول إلى القسم الأول وأن يخلو القسم الثالث من هذه الدول. (التقرير الأمريكي السنوي للاتجار بالبشر، ص 48، 2010م) وترى أغلب الدول العربية أن التقرير الأمريكي لا يعتمد على مصادر موثوقة للمعلومات ولكنه يعتمد على أقوال صحف المعارضة والشكاوى الكيدية وبالرغم من ذلك تسعى الدول العربية لاستكمال ما نقص من تشريعاتها الموضوعية والشكلية .

الخاتمة والتوصيات

تناولت الدراسة في المبحث الأول ماهية الهجرة غير المشروعة ، وبينت أن البطالة وعدم توافر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار والفساد والاستبداد وإعجاب الشباب في دول المصدر بالحياة في دول المهجر من بين العوامل الدافعة للهجرة غير المشروعة خاصة بعد أن شددت دول المهجر إجراءات وشروط الهجرة المشروعة لها . وكشفت الدراسة عن ارتباط الهجرة بجرائم كثيرة منها التزيف والتزوير والرشوة والجريمة المنظمة وجرائم الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين .

وأوضحت الدراسة في المبحث الثاني تجربة مصر في مكافحة الهجرة غير المشروعة وأبعادها وكيف تحولت من بلدة مستقبلية للهجرة سواء كانت هجرات بشرية أو قوافل تجارية أو غزوات عسكرية إلى دولة مصدرة للعمالة ودولة عبور وخاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧م بدءاً بالهجرة الرسمية ومروراً بالهجرة غير الشرعية لدول الخليج ثم لدول الغرب وبينت الدراسة إن تجربة مصر في مكافحة الهجرة تقوم على عدة محاور ، المحور الأمني ، محور الوقاية ، محور التعاون الدولي ، محور التنمية وأن مصر اتجهت في السنوات الأخيرة إلى الاهتمام بمحور التنمية .

وأشار المبحث الثالث إلى تدابير الشراكة العربية والدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة وركز على أن سياسة استقبال المهاجرين في الخليج العربي تواجه توظيفين الوظائف وتقصير مدة الإقامة وتقليل فرص اصطحاب المهاجر لأسرته وانعدام سياسة إدماج المهاجرين في دول المهجر ، وتناولت الدراسة الهجرة المغاربية باعتبارها السبب الرئيس لقيام التعاون الأورومتوسطي . وبينت الدراسة تدابير الشراكة العربية واستراتيجية جامعة الدول العربية القائمة على التنسيق العربي في المحافل الدولية وإنشاء لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العمالة

المهاجرة وكذلك سوق للعمالة العربية . كما بينت الدراسة تدابير الشراكة بين جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية والاتحاد الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي التي انطلقت من إعلان برشلونة وركزت على تيسير الهجرة المشروعة للحد من الهجرة غير المشروعة والاهتمام بالتنمية والتوازن بينها وبين جهود إجراءات مراقبة وحماية الحدود والمنافذ الشرعية .

وكشفت الدراسة اتجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على الإجراءات الأمنية لتشديد الرقابة على الحدود والمنافذ الشرعية وإن كانت الجهود المبذولة من جانب الاتحاد الأوروبي لتنمية دول جنوب البحر المتوسط أكبر منها بكثير في الولايات المتحدة الأمريكية بينما جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمع الأمريكي أكبر منها من جهود الاتحاد الأوروبي عدا بضعة دول مثل بلجيكا .

في ختام الدراسة نوصي بما يلي :

(١) مناشدة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠م والبروتوكولات المكملة لها وخاصة بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين أن تتخذ إجراءات التصديق عليها للحد من حوادث موت المهاجرين غير الشرعيين غرقاً أو اختناقاً .

(٢) إنشاء وحدة في مركز الدراسات والبحوث التابع لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تعني بدراسة الهجرة والسكان والتنمية وكذلك في الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث العربية .

(٣) مناشدة مؤتمرات وزراء الهجرة العرب بإعطاء أولوية في مباحثاتهم مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتنمية الدول العربية المصدرة

للعائلة وإدماج المهاجرين في مجتمعات دول المهجر والتأكيد على أن المهاجر غير الشرعي ضحية وليس إرهابياً إلى أن يثبت العكس .

٤) الاهتمام بالتوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة بالتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المصدر في العالم العربي وتعميم تجربة مصر وإيطاليا في هذا الشأن .

٥) مطالبة مؤتمرات وزراء الهجرة العرب بأهمية التنسيق فيما بينهم وبشكل دوري لتنظيم سوق العمل العربية والتأكيد على أهمية الاستثمار في تنمية مهارات القوى البشرية .

المراجع

- ١- أبو شامة ، عباس (٢٠٠٥) :
 "تهريب البشر وانعكاساتها الأمنية" ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، أكتوبر ٢٠٠٥ ، منشورات مركز بحوث شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة .
- ٢- إسماعيل ، محمد أحمد (٢٠٠٧) :
 "الهجرة العربية - العربية" ، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة العلمية حول اللجوء والهجرة - المشكلات والحلول" ، حلقة نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في تونس في الفترة من ٤-٧ يوليو ٢٠٠٧ م ، محفوظات كلية التدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
- ٣- بدير ، محمود ، أسامة ، سامي (٢٠٠٩م) :
 "أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب ، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية" ، العدد رقم ٦٨ ، منشورات مركز الأرض لحقوق الإنسان ، القاهرة .
- ٤- البرعي ، أحمد حسن (٢٠٠٧م) :
 "الاتفاقية الدولية لحماية جميع العاملين المهاجرين وأفراد أسرهم ، ورقة عمل مقدمة للحلقة العلمية (اللجوء والهجرة - المشكلات والحلول)" ، محفوظات كلية التدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .
- ٥- رمضان ، محمد (٢٠٠٩) :
 "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري ، أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي - دراسة ميدانية" ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السابعة ،

العدد ٤٣ الصادر خريف عام ٢٠٠٩ ، موقع المجلة على الانترنت :
www.ulum.nl/E35.htm

٦- زهانج ، تشن ، شيلدون ، كولين (٢٠٠٢) :

"تهريب الأشخاص من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية" ،
 منتدى حول الجريمة والمجتمع ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، ديسمبر
 ٢٠٠١ ، منشورات الأمم المتحدة ، المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ،
 نيويورك .

٧- صالح ، الطيرة ، محمد رضوان ، حاتم فرج (٢٠٠٧) :

"مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن وسلامة المجتمع ، ورقة
 عمل مقدمة بمناسبة يوم الصحة العالمية في بني غازي بالجماهيرية الليبية
 . شبكة الانترنت : www.libid.org

٨- عثمان ، المبارك ، الحسن محمد ، ياسر عوض (٢٠٠٨م) :

"الهجرة غير المشروعة والجريمة" ، منشورات جامعة نايف العربية
 للعلوم الأمنية ، الرياض .

٩- عياش ، إبراهيم محمد (٢٠٠٨م) :

الهجرة غير المشروعة ، موقع الأهوار على الانترنت :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid>

١٠- عيد ، محمد فتحي (٢٠٠٩) :

"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
 والبروتوكولات المكملة لها" ، محاضرات غير منشورة مقدمة لطلبة برنامج
 الدكتوراه - قسم العلوم الشرطية - كلية الدراسات الأولى - الفصل الدراسي
 الثاني ، محفوظات كلية الدراسات العليا ، جامعة نايف العربية للعلوم
 الأمنية .

١١- عيد ، محمد فتحي (١٩٨٨) :

"جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن" ، الجزء الأول ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

١٢- غلو ، أحمد (٢٠٠٩) :

"الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة" ، مجلة الجيش اللبناني ، العدد ٢٨٩ ، يوليو ٢٠٠٩م ، موقع الجيش اللبناني على الانترنت .

١٣- محسن ، وهبة (٢٠٠٨) :

"الهجرة إلى أين" ، موقع حريتنا على شبكة الانترنت .

. <http://www.horytan.net/Articles>

١٤- وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠٠٨) :

"التقرير السنوي للتجار بالأشخاص والصادر في نيويورك

(٢٠٠٨) ، موقع وزارة الخارجية على الانترنت :

. www.state.gov/g/Eip

١٥- وزارة الخارجية الأمريكية (2010):

"التقرير السنوي للتجار بالأشخاص والصادر في نيويورك

(2010) ، موقع وزارة الخارجية على الانترنت :

. www.state.gov/g/Eip